النظام السياسي الإسرائيلي:
الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies and Research

سلسلة

A
320.9
S585s/48
c.1

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

هيئة التحرير

عايدة عبدالله الأزدي — رئيسة التحرير

حامد الدبابسة

محمود خيتي

A
320.9
S585A/48

سلسلة محاضرات الإمارات

— 48 —

النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

L A U - Riyad Nassar Library
08 SEP 2009
RECEIVED

تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

Gift 169149

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هـذه المحاضرة يوم الثلاثاء الموافق 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1999

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2001

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2001

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي :

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب : 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +

فاكس : 6428844 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae

http://www.ecssr.ac.ae

النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

مقدمـــة

تصف هذه الدراسة وتحلل النظام السياسي الإسرائيلي من ثلاثة جوانب : الجانب الأول هو عرض الجذور التاريخية للنظام الإسرائيلي واستقصاؤها ؛ والثاني مناقشة المؤسسات الرئيسية للنظام وطريقة تفاعل بعضها مع بعض ومع القوى السياسية الكبرى في الدولة ؛ والثالث تقويم لنتائج الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في أيار/ مايو 1999 وتسليط الضوء على أسباب التغيير اللاحق في الزعامة مع تحليل هذه الأسباب .

الجذور التاريخية

نظراً لأن أغلبية سكان إسرائيل قد قدموا من أوربا، وموقعها الجغرافي هو الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، لذا تعود جذور النظام السياسي الإسرائيلي إلى فلسطين التاريخية (موقع إسرائيل الحالية) وإلى أوربا على حد سواء .

وفي فلسطين تشتمل جذور النظام السياسي على ثلاثة عناصر، أولاً : يرتكز النظام القانوني والمحاكم على الشريعة الدينية القديمة، وعلى القانون العثماني، والنظام الذي جاء به الانتداب البريطاني خلال الفترة 1920ـ 1948 . وتركز القوانين الدينية والمحاكم بصورة أساسية على القضايا الشخصية والأسرية والدينية، وتتوزع - كما كانت لقرون مضت - بين الطوائف الدينية المختلفة في البلاد، وهي اليهودية والإسلامية والمسيحية والدرزية . أما التراث العثماني فهو عبارة عن قانون مدني بقي نافذاً طوال القرن العشرين، وإن كانت تجرى فيه تعديلات من حين إلى آخر، من قبل

سلطات الانتداب البريطاني في البداية وفيما بعد من قبل الحكومة الإسرائيلية.

ثانياً: تمثلت مساهمة الانتداب البريطاني أيضاً بأنظمة الطوارئ التي تسمح للحكومة بفرض قوانين وقيود صارمة على أي جماعة أو منطقة جغرافية تشكل في منظورها تهديداً لنظامها. ومنذ عام 1948 وأنظمة الطوارئ مطبقة ضد السكان العرب في إسرائيل في المقام الأول.

ثالثاً: قامت الجماعات اليهودية أثناء الانتداب البريطاني بتنظيم نفسها. وأصبحت سلطتها التنفيذية - وهو الجهاز السابق لتشكيل مجلس الوزراء الإسرائيلي - تعرف بالمجلس القومي اليهودي. وقد قادت هذه المؤسسة معركة الاستقلال ضد البريطانيين، وكذلك حرب 1948 ـ 1949 ضد العرب.

أما من أوربا فقد ورثت إسرائيل النظام السياسي الحزبي والنظام الانتخابي. وقبيل مطلع القرن العشرين بقليل، أقام اليهود الأوربيون الذين كانوا يؤمنون بالصهيونية عدداً من الأحزاب والتنظيمات والحركات. وبدأت هذه المجموعات وزعماؤها إقامة مؤتمرات كان يطلق عليها "المؤتمرات الصهيونية العالمية"؛ حيث عُقد أولها عام 1897 في مدينة "بازل" بسويسرا. وكانت الجماعات التي حضرت تلك المؤتمرات هي نفسها منقسمة على نفسها من حيث نظرتها الأيديولوجية؛ فبعضها كان يتبع الحركة العمالية، وكان بعضها ذا نزعة دينية متعصبة، وبعضها الآخر ذا نزعة قومية متشددة. وقد أدت هذه المنظورات المختلفة إلى ظهور أحزاب إسرائيل الحالية، وهي: "حزب العمل" (الذي يسمى الآن

"إسرائيل واحدة")، وأحزاب دينية مختلفة مثل "شاس" والحزب الديني القومي، والحزب القومي اليميني المسمى حالياً بـ "الليكود".

وقد أراد الزعماء الصهاينة أن يحققوا أوسع تمثيل ممكن لكافة الجماعات التي شاركت في المؤتمر الصهيوني العالمي، ومن ثم اختاروا النظام الانتخابي النسبي. وينص هذا النظام على أن عدد المقاعد التي يشغلها أي حزب من الأحزاب يتم تحديده وفقاً لنسبة الأصوات التي يحصل عليها ذلك الحزب. وكان من نتائج اعتماد هذا النظام أن العضوية في المؤتمرات، وبعدها في البرلمان أو الكنيست الإسرائيلي، تنقسم إلى مجموعات عديدة، ومن الصعب بالتالي الجمع بين أغلبيات كافية لتشكيل الحكومات[1].

مؤسسات الدولة الأساسية

الدستور

قامت إسرائيل الناشئة في عام 1949 بانتخاب "مجلس تأسيسي" تم تفويضه بوضع دستور البلاد، ونظراً للخلافات والتناقضات المتعذرة على الحل بين الأحزاب المختلفة (العمل، والدينية، والقومية)، لم يستطع المجلس التأسيسي التوصل إلى إجماع على مبادئ ونص دستور وطني، ومن ثم تحول هذا المجلس إلى برلمان وطني أو كنيست. وقامت هذه الهيئة بعد ذلك بإصدار ما أصبح يعرف بـ "القانون الأساسي" الذي يرسي الخطوط العامة الرئيسية لتشكيل الحكومة وأدائها مهامها. ويتضمن هذا القانون المبادئ والمواد الخاصة بالكنيست والرئيس ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء، ويحدد لكل منهم صلاحياته والعلاقة فيما بينهم. وقد خضع لتعديلات عدة.

الرئيس

لا يتمتع الرئيس حسب النظام السياسي الإسرائيلي إلا بسلطة محدودة للغاية. وخلال الفترة 1947 ـ 1996، وبعد انتخابات الكنيست أو بعد حل الحكومة، كان الرئيس يقوم بطلب تشكيل حكومة من رئيس الحزب الفائز تتم الموافقة عليها من الكنيست. وفي عام 1996 تم تعديل هذا القانون، ويجري الآن انتخاب رئيس الوزراء من قبل الشعب مباشرة. أما بقية مهام الرئيس فهي في جوهرها تشريفية أو مراسمية.

الكنيست أو البرلمان

ينص القانون الأساسي لدولة إسرائيل على أن الكنيست هو الهيئة السياسية العليا في الدولة. وبإمكان الكنيست إصدار أي قانون يراه لائقاً، ولا توجد صلاحية لاستخدام حق النقض (الفيتو) ضد تشريعات الكنيست، حتى ولا من قبل الرئيس أو رئيس الوزراء أو المحكمة العليا. والخلاصة أنه لا يوجد قيد دستوري أو قانوني لصلاحيات أو سلطة الكنيست. ويستمد رئيس الوزراء صلاحياته وسلطته من صلاحيات الكنيست وسلطته.

للكنيست قوانينه الخاصة بالسلوك، وكما هو الأمر في العديد من البرلمانات الأوربية تستغرق عملية سن القوانين وقتاً طويلاً، وهي تشتمل على عدة قراءات، يلي ذلك التصويت على القوانين المقترحة، ويكون أكثر عمل اللجان في سن التشريعات. ويستطيع أعضاء الكنيست مساءلة الوزراء وباقي المسؤولين الحكوميين في اللجان وفي اجتماعات الكنيست الحافلة.

أهم لجان الكنيست هي لجنة الشؤون الخارجية والأمن؛ وهي تعالج القضايا الرئيسية للدفاع والأمن والقضايا الدولية، بما فيها عملية السلام. وكان أعضاء الكنيست العرب حتى عام 1999 يُستبعدون من عضوية هذه اللجنة، غير أن الحظر رُفع بعد انتخاب إيهود باراك رئيساً للوزراء.

رئيس الوزراء

كانت إسرائيل حتى عام 1996 تتبع النظام البرلماني القياسي المستخدم في أجزاء عديدة من العالم. وبعد الانتخابات يطلب رئيس الدولة إلى زعيم حزب الأغلبية تشكيل حكومة يصادق عليها الكنيست. فإذا تم حل الحكومة قبل نهاية دورة الكنيست، يمكن عندئذ للرئيس أن يطلب إلى شخص آخر (أو الشخص نفسه) تشكيل حكومة، أو يمكنه حل الكنيست ويطلب إجراء انتخابات جديدة.

وفي عام 1996 تم تطبيق قانون جديد قام الناخبون بموجبه بانتخاب رئيس الوزراء مباشرة. ووفقاً لهذا القانون غير العادي يجوز أن يكون رئيس الوزراء عضواً في حزب سياسي معيّن، لكنه ليس ملزماً أن يبقى فيه. وفي الواقع يمكن تصور أن يفوز حزب آخر بعدد من المقاعد في الكنيست يفوق عدد مقاعد حزب رئيس الوزراء. وقد ظهرت مثل هذه الحالة في أول انتخابات جرت في ظل القانون الجديد وذلك عام 1996. فقد فاز بنيامين نتنياهو في انتخابات رئيس الوزراء، غير أن ترتيب حزبه وهو حزب الليكود جاء بعد حزب العمل من حيث عدد المقاعد التي حصل عليها في الكنيست. لكن إيهود باراك فاز عام 1999 في انتخابات رئيس

الوزراء، وحصل حزبه على 26 مقعداً، مشكلاً بذلك أكبر مجموعة في الكنيست، مع أنه فاز بنسبة 20.2٪ فقط من إجمالي الأصوات.

لا يحدد القانون الأساسي صلاحيات رئيس الوزراء، وإنما تصدر عن السلطة العليا للكنيست. وكما ورد في الفقرة السابقة، فإن القانون الأساسي لا يفرض قيوداً على صلاحيات الكنيست، مما يخوله سن أي قانون يراه ضرورياً. ونتيجة لهذه الصلاحية غير المقيدة دستورياً والتي يتمتع بها الكنيست، فإن صلاحيات رئيس الوزراء عملياً غير محدودة مادام هو وحزبه (أو ائتلافه الحزبي) يملك الأغلبية في الكنيست، ويستطيع نظرياً بأغلبيته في الكنيست سن أي قوانين يريدها. أما على المستوى العملي فيجب عليه أن يوازن بين الفصائل والأحزاب والمصالح والجماعات؛ الأمر الذي يقيد سلطته على نحو فعّال.

من جهة أخرى يعد رئيس الوزراء السلطة العليا التي تضع السياسات وتنفذها. وهو مخوّل بهذه الصلاحيات بفضل توليه مجلس الوزراء ورئاسة الحكومة، لكن عليه أيضاً أن يتفاوض مع مختلف المصالح والمجموعات القومية والمحلية، وهذا يعني أن سلطته مقيدة. وإذا أراد رئيس الوزراء الاحتفاظ بكثير من الصلاحيات في يده فإنه يلجأ في بعض الأحيان إلى تعيين نفسه وزيراً للدفاع أو وزيراً للخارجية أو وزيراً للمالية، أو قد يجمع بين أكثر من واحدة من هذه الوزارات. والهدف من ذلك إبقاء هذه الوزارات القوية خارج سيطرة الآخرين، وحتى خارج سيطرة أتباعه، وبذلك يضمن لنفسه السيطرة المباشرة على وظائفها واختصاصاتها[2].

النظام السياسي الإسرائيلي:
الجذور والمؤسسات والتوجهات

المحكمة العليا

تتولى المحكمة العليا الإسرائيلية تفسير قوانين الدولة؛ وبما أنه لا يوجد دستور فإنها لا تحكم على القوانين بأنها ملزمة دستورياً، بل إنها تحدد ما تعنيه هذه القوانين بالمصطلح القانوني. وقد شرعت المحكمة العليا في السنوات الأخيرة فرض وجودها فيما يتعلق بالحقوق الإنسانية والمدنية، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من الحريات للقطاعات المحرومة في المجتمع.

النظام الانتخابي

إن إسرائيل غير موزعة إلى مناطق انتخابية، وذلك خلافاً للعديد من الدول الأخرى، وبدلاً من ذلك تشكل البلاد منطقة انتخابية واحدة تضم 120 عضواً، وهو عدد المقاعد نفسه الذي يتكون منه الكنيست. ويستخدم النظام النسبي لانتخاب أعضاء الكنيست. ويتحدد عدد المقاعد الذي يحتله أي حزب من الأحزاب بناء على نسبة الأصوات الوطنية التي يحصل عليها. وقبل عام 1992 كان يشترط للحصول على مقعد في الكنيست إحراز نسبة 1٪ فقط من الأصوات، وبعد عام 1992 رُفعت هذه النسبة إلى 1.5٪، وهذه هي النسبة الحالية المطلوبة. ويُعد هذا النظام النسبي سبباً لنشوء العديد من أحزاب الأقليات في الكنيست، وهذا بدوره يجعل من الصعب تماماً تكوين أغلبية كافية لتشكيل حكومة.

كما سبق ذكره، ووفقاً للقانون الجديد الذي تم تطبيقه لأول مرة عام 1996، يتم انتخاب رئيس الوزراء من قبل الناخبين مباشرة. والنظرية التي

استند إليها تعديل القانون هي أن النظام الجديد سيعزز سلطات وصلاحيات رئيس الوزراء، لكن النتيجة الفعلية كانت تقوية الأحزاب السياسية، وبخاصة الصغيرة منها. فقد قوّض النمط الجديد بلا ريب فاعلية وقوة تأثير رئيس الوزراء نتنياهو خلال فترة حكمه في الفترة 1996 - 1999.

شهد النظام الحزبي الإسرائيلي اتجاهات معينة على مدى العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية؛ أولها تناقص حجم الأحزاب الكبرى. ففي الوقت الذي لم يحصل أي من حزبي العمل أو الليكود على الأغلبية المطلقة في الكنيست، اعتادا الفوز بأغلبيات متقاربة. ومن ثم يتحالفان مع واحد أو أكثر من الأحزاب الصغيرة، وعادة تكون أحزاباً دينية، لتشكيل الحكومات. أما في الوقت الحاضر فالوضع مختلف تماماً؛ ففي انتخابات عام 1999، وعلى الرغم من فوز إيهود باراك بأغلبية واضحة بلغت 56٪، لم يحصل حزبه وهو إسرائيل واحدة (الذي خلف حزب العمل) إلا على 20.2٪ من الأصوات. بينما حصل الليكود على 14٪ من الأصوات في الكنيست.

وثاني هذه الاتجاهات هو تمتع الأحزاب الصغيرة بنفوذ غير متناسب على مر السنين؛ وبخاصة بعد تناقص حجم الأحزاب الكبرى وتزايد أعداد الأحزاب الصغيرة. ومن تداعيات هذا الاتجاه اضطرار رئيس الوزراء إلى استيعاب العديد من المصالح المختلفة لدى تشكيله حكومة ائتلافية. كما أنه لابد من تقديم التنازلات وقبول الحلول الوسط في رسم سياسات حزبه في كثير من الأحيان، وذلك بهدف كسب الأحزاب الصغيرة إلى صفه[3].

النظام السياسي الإسرائيلي:
الجذور والمؤسسات والتوجهات

مجلس الوزراء

يعدّ مجلس الوزراء الذي يرأسه رئيس الوزراء، ويضم أعضاء يؤخذون من الكنيست فقط، هيئة صانعة للسياسات وجهازاً تنفيذياً على حد سواء. ومن ثم فإن أعضاءها يناقشون ويصوغون ويعلنون المواقف التي تنطوي عليها سياسات الحكومة بالنسبة لسائر القضايا التي تُعنى بها الحكومة. بالإضافة إلى ذلك فإن أغلب أعضاء مجلس الوزراء يرأس كل منهم وزارته ويديرها نيابة عن مجلس الوزراء. وهناك مزية أخرى من مزايا مجلس الوزراء الإسرائيلي وهي أنه – بناءً على القانون الأساسي – يتبع المجلس مبدأ المسؤولية الجماعية، وهكذا فبمجرد اتخاذ قرار من القرارات يتعين على جميع أعضاء الوزارة أن يلتزموا به ويتحملوا المسؤولية الجماعية عن تنفيذه.

يقضي القانون الإسرائيلي الحالي بأن يضم مجلس الوزراء ثمانية إلى ثمانية عشر عضواً، وقد وصل عدد الأعضاء في الوزارات السابقة إلى أربعة وعشرين عضواً. وعلاوة على مجلس الوزراء المعتاد، هناك أيضاً مجلس وزراء مصغر أو داخلي يضم عادة حوالي عشرة أعضاء مأخوذين من مجلس الوزراء الأكبر حجماً ويتكون من أهم الوزارات؛ مثل الدفاع والشؤون الخارجية، إضافة إلى الشخصيات السياسية القوية.

وإلى جانب رئيس الوزراء تضم أهم الوزارات وزارات الدفاع والمالية والشؤون الخارجية وأحياناً البنية التحتية، وفي العادة توكل وزارتا التربية ورعاية الشباب أو إحداهما إلى الأحزاب الدينية. وتستحق وزارة الدفاع ذكراً خاصاً؛ فهي قوية تماماً بسبب نفوذها ضمن صفوف الجيش

الإسرائيلي وسيطرتها عليه؛ وهي بالفعل مهمة للغاية مما يجعل رئيس الوزراء يتولى هذه الوزارة في كثير من الأحيان، كما فعل إيهود باراك. أضف إلى ذلك أن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي يدخل المعترك السياسي بمجرد تركه للمؤسسة العسكرية. ويعتبر إيهود باراك مثالاً على ذلك.

المؤشرات الحالية والمستقبلية

الانقسامات السياسية

يتعرّض النظام الإسرائيلي - شأنه في ذلك شأن الأنظمة السياسية جميعاً - لعدد من الانقسامات التي سيتم التعريف بها في هذه الفقرة، مع استعراض توجهاته الداخلية والعلاقة المتبادلة فيما بينها.

أولاً: هناك انقسام تقليدي طويل الأمد موجود أساساً بين جناح اليسار وجناح اليمين. ويمثل حزب العمل (ويطلق عليه حالياً: إسرائيل واحدة) الجناح اليساري، وقد وُجد في الأساس في حركة حزب العمل وبعض المستوطنات الجماعية التي تعرف بـ "الكيبوتس". وكان حزب العمل فيما مضى يسمي نفسه بالاشتراكي، لكن على اعتبار أن هذه التسمية أقل شعبية في العالم وفي إسرائيل فقد تم التخلي عنها تقريباً. وهناك أيضاً أحزاب يسارية أصغر حجماً؛ مثل حزب "ميريتس" (إسرائيل الديمقراطية) الذي يتحالف عادة مع حزب العمل.

أما الجناح اليميني فيقوده حزب الليكود الذي كان يرأسه حتى عهد قريب بنيامين نتنياهو؛ وترجع جذوره إلى الحركة القومية التي شكلها جابوتنسكي. وقد تحالفت معه في بعض الأحيان أحزاب يمينية صغيرة مثل

"تسوميت" [4] (حركة الصهيونية المجددة) و "الاتحاد القومي". إن أهم اتجاه لدى هذه الأحزاب اليسارية واليمينية هو التناقص الدرامي الذي طرأ على قوتها وقدرتها على الفوز بمقاعد في الكنيست. ففي عام 1999 مثلاً خسر حزب "إسرائيل واحدة" (العمل) ثمانية مقاعد، بينما خسر الليكود تسعة عشر مقعداً. وقد خسر هذه المقاعد بصورة رئيسية لصالح أحزاب دينية ووسطية وعرقية.

ثانياً: كانت هناك على الدوام انقسامات في إسرائيل بين ذوي التوجه الديني وذوي التوجه العلماني. وفي العقود الأولى من وجود إسرائيل كانت التوترات دائماً موجودة بين الفئتين، ولكن بشكل غير ظاهر، إذ كان النظام يمتصها، ولم يحدث أن افتعل الطرفان نزاعاً مفرطاً. وكذلك كان السياسيون العلمانيون هم الذي يسيطرون على المسرح السياسي خلال تلك الفترة. لكن في العقدين الأخيرين تزايد حجم الأحزاب الدينية كثيراً. ويعود السبب في ذلك إلى أن أتباع هذه الأحزاب كانوا من أسر أكبر من الأسر التي ينتمي إليها العلمانيون، ولذلك زادت أعدادهم. أضف إلى ذلك أن كثيراً من اليهود الذين تعود أصولهم إلى الشرق الأوسط انضموا إليها؛ فزادت بذلك أعدادهم. وبالفعل فإن أحد هذه الأحزاب مثلاً، حزب شاس، وهو حزب ديني من غلاة الأرثوذكس وحزب عرقي لليهود من أصول شرق-أوسطية، في آن واحد.

وأسهم هذا الاتجاه؛ وهو التنامي الكبير لنفوذ الأحزاب الدينية وتزايد عدد أعضائها في الكنيست، في إحداث توتر أيديولوجي حاد نوعاً ما بين الفئتين، وقد ظهر هذا الخلاف من خلال النقاشات البرلمانية والقومية.

ومن وقت إلى آخر ينتقل هذا التوتر إلى الشوارع على شكل مظاهرات تتخذ طابع العنف أحياناً. وتوجد معارضة لهذه الأحزاب الأرثوذكسية بصورة رئيسية بين أعضاء حزب العمل وحلفائهم اليساريين؛ ولاسيما حزب "ميريتس" العلماني قطعاً. وعلاوة على ذلك شكّلت مجموعة من العلمانيين المتعصبين لعلمانيتهم حزب "شينوي" (Shinui) عام 1999، وهو حزب جديد ذو قاعدة مناهضة للأرثوذكسية بقوة. وقد فاز هذا الحزب بستة مقاعد في انتخابات ذلك العام.

ثالثاً: تزايدت الانقسامات العرقية أيضاً بحدة خلال العقدين الماضيين، ويمكن تصنيفها في ثلاث فئات:

الفئة الأولى: اليهود من أصول شرق-أوسطية مقابل اليهود من أصول أوربية

سيطر هؤلاء الأخيرون على المسرح السياسي في إسرائيل خلال العقود الثلاثة الأولى من تاريخ الدولة. وقد أغاظت هذه الهيمنة الفئة الأولى، ولكي يعبروا عن سخطهم ابتعدوا عن حزب العمل وقدموا تأييدهم إلى حزب الليكود أولاً ثم إلى الأحزاب الدينية، وبخاصة شاس الذي كان أيضاً من أصول عرقية شرق-أوسطية. واستمر هذا النمط بالتطور في انتخابات عام 1999؛ فقد زاد شاس مثلاً عدد ممثليه في الكنيست بمقدار سبعة مقاعد حتى وصل مجموعهم سبعة عشر.

الفئة الثانية: اليهود الروس

هاجر اليهود الروس خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة بأعداد كبيرة إلى إسرائيل، وقد شكلوا خلال تلك الفترة أحزابهم السياسية لكي تمثل

مصالحهم في الكنيست والحكومة. وفي انتخابات عام 1999 فاز حزبان لهما وهما "يسرائيل بعالياه" و"إسرائيل بيتنا" بعشرة مقاعد في الكنيست موزعة بينهما. ومع مرور الوقت قد تُحوِّل هذه الفئة ولاءها، ولاسيما إذا حققت مزيداً من النجاح في إسرائيل، وتحذو حذو الفئة الأقدم المذكورة آنفاً؛ وهي اليهود من أصول أوربية.

الفئة الثالثة: العرب الفلسطينيون ذوو المواطنة الإسرائيلية

هذه الفئة موجودة في إسرائيل قبل إقامة الدولة عام 1948، وقد عومل أفرادها على الدوام بصفتهم مواطنين من الدرجة الثانية إن لم يكونوا من الدرجة الثالثة، لكن وضعهم تحسن إلى حد ما بعد مرور عشرات السنين. ويمثلهم في الكنيست ثلاثة أحزاب مختلفة هي: "القائمة العربية الموحدة" و"الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" و"التحالف الديمقراطي الوطني". وقد فازت هذه الأحزاب بعشرة مقاعد في انتخابات عام 1999.

انتخابات عام 1999

في ربيع عام 1999 جرت انتخابات ذات شقين في إسرائيل، وذلك لانتخاب رئيس الوزراء وأعضاء الكنيست. وقد جرت تلك الانتخابات في تاريخ 17 أيار/مايو 1999، ويحتوي الملحق في آخر هذه الدراسة على النتائج التفصيلية لها.

وفي عام 1996 فاز بنيامين نتنياهو بمنصب رئيس الوزراء بأغلبية ضئيلة مكونة من بضعة آلاف صوت على شمعون بيريز زعيم حزب العمل. لكن نتنياهو عمد في السنوات الثلاث التالية إلى إبعاد العديد من

أنصاره ونجح في كسب العديد من العداوات في جميع أنحاء إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك أسهم موقفه السلبي من العملية السلمية في خسران كثير من حلفاء إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية. لكن البعض في الولايات المتحدة الأمريكية ممن يعارضون العملية السلمية راقت لهم تصرفات نتنياهو. وفي بداية حملة انتخابات عام 1999 كان هناك مرشحون عديدون لمنصب رئيس الوزراء، منهم زعيم من المجتمع العربي - الإسرائيلي، وهو عزمي بشارة؛ وفي نهاية المطاف انسحبوا جميعاً من المنافسة باستثناء نتنياهو وباراك.

أثناء الحملة أفاد باراك من افتقار نتنياهو إلى الشعبية، غير أنه أضاف إلى ذلك تركيزه على مزاياه السياسية؛ فقد كان يتمتع بالشعبية بصفته رئيس أركان للجيش الإسرائيلي، وفيما بعد شغل منصب وزير الخارجية في حكومة يقودها حزب العمل. وقد بنى منافسته على برنامج للسلام؛ حيث وعد بالتفاوض لعقد اتفاقات مع الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين. والذي أدهش المراقبين والمعلقين أن إيهود باراك فاز بأغلبية كبيرة شكلت نسبة 56٪ من الأصوات، وقد أعطى هذا الفوز القوي باراك بالتأكيد التفويض الشخصي لدفع عملية السلام قُدُماً والحفاظ على برنامجه السياسي.

رسخت نتائج انتخابات الكنيست هذه بصورة أساسية الانقسامات المتزايدة في البلاد. أولاً: كما يتضح من البيانات المتضمنة في الملحق استمرت قوة الأحزاب اليسارية واليمينية التقليدية - "إسرائيل واحدة" والليكود - في التدنّي، فقد حصل "إسرائيل واحدة" على أغلبية ضئيلة قدرها ستة وعشرون مقعداً بعد الحصول على 20.2٪ من الأصوات؛

ومقارنة بانتخابات عام 1996 يكون قد خسر ثمانية مقاعد، أما الليكود - وهو الحزب الثاني - فقد كان أسوأ حالاً؛ حيث لم يحصل إلا على تسعة عشر مقعداً بعد الحصول على 14.1٪ من الأصوات. وبمقارنة هذه النتيجة بانتخابات عام 1996 يكون قد خسر حوالي ثلاثة عشر مقعداً في الكنيست.

ثانياً: تنامت قوة الأحزاب الدينية أو الأرثوذكسية في الكنيست؛ فشاس والحزب الديني القومي وحزب يهودية التوراة المتحدة زادوا بصورة جماعية تمثيلهم في الكنيست بمقدار أربعة أعضاء حتى وصل مجموع أعضائهم فيه إلى سبعة وعشرين؛ وشكلوا بذلك تكتلاً ضخماً في هذا المجلس الذي يضم 120 مقعداً. وكما سبقت الإشارة إليه فاز حزب شينوي العلماني المناهض للأرثوذكسية بستة مقاعد، أي بنسبة 5٪ من الأصوات، رغم كونه حزباً حديث التشكيل.

ثالثاً: زادت الأحزاب ذات الأصول العرقية الروسية - "يسرائيل بعالياه" و"إسرائيل بيتنا" - من تمثيلها الجماعي بمقدار ثلاثة أعضاء حتى وصل عدد أعضائهم إلى عشرة.

رابعاً: حصلت الأحزاب العربية على عشرة مقاعد؛ أي بنسبة 7.9٪ من الأصوات.

خامساً: شكل بعض السياسيين الانتهازيين من كلا الحزبين - الليكود وحزب العمل - كياناً جديداً هو "حزب الوسط". واستطاع هذا الحزب استقطاب 5٪ من الأصوات وفاز بستة مقاعد في الكنيست.

يتعين على رئيس الوزراء الجديد أن يقوم بعد انتخابات الكنيست بتشكيل وزارة أو حكومة. وبعد مفاوضات طويلة ومملة شكّل إيهود باراك ائتلافاً واسعاً مؤلفاً من سبعة أحزاب هي: "إسرائيل واحدة" (وكان يدعى سابقاً حزب العمل) وله ستة وعشرون مقعداً في الكنيست، و"شاس" (حزب ديني متشدد لليهود الذين يعودون في معظمهم إلى أصول شرق- أوسطية) وله سبعة عشر مقعداً، و"ميريتس" (حزب علماني يساري) وله عشرة مقاعد، و"حزب الوسط" الجديد وله ستة مقاعد و"يسرائيل بعالياه" (حزب من أصول عرقية روسية) وله ستة مقاعد، و"الحزب الديني القومي" وله خمسة مقاعد، و"حزب يهودية التوراة المتحدة" (حزب ديني متشدد) وله خمسة مقاعد. وبالجملة فقد سيطرت وزارة باراك على خمسة وسبعين مقعداً في الكنيست؛ وهذه أغلبية كبيرة.

لكن المراقبين على كل حال يشيرون إلى أن الائتلاف بطبيعته غير مستقر؛ لأنه يضم أحزاباً أرثوذكسية وأحزاباً علمانية من المحتم أنه سوف يصطدم بعضها ببعض أثناء مدة بقاء الوزارة؛ ومن ثم فإنه على الرغم من فوز إيهود باراك شخصياً بأغلبية قوية في حملته للفوز بمنصب رئيس الوزراء، فإن تزايد الانقسامات الحزبية في الكنيست وفي الكيان السياسي الإسرائيلي يقوّض هذه الأغلبية والقوة السياسية التي كانت ستنطوي عليها هذه الأغلبية لولا هذه الانقسامات(5)*.

* قدم إيهود باراك استقالته من رئاسة الوزراء يوم 10 كانون الأول/ ديسمبر 2000 بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى التي انفجرت يوم 29 أيلول/ سبتمبر 2001، وعجزه وحكومته عن وقفها، واستمرار تدني شعبيته، وأعلن عن إجراء انتخابات لمنصب رئيس الوزراء يوم 6 شباط/ فبراير 2001، حيث فاز رئيس حزب الليكود آرئيل شارون بهذا المنصب بنسبة 62.39٪ وشكل حكومة وحدة وطنية من 24 وزيراً من حزب العمل وحزب شاس وبعض الأحزاب الصغيرة، وقدمت إلى الكنيست يوم 7 آذار/ مارس 2001، وحصل حزب العمل على 8 حقائب وزارية وحزب شاس على 5 حقائب. (المحرر)

الملحق

الجدول (1)

التنائج النهائية للانتخابات الإسرائيلية التي جرت بتاريخ 17/ 5/ 1999

انتخاب رئيس الوزراء: إيهود باراك (1,791,020 صوتاً)

بنيامين نتنياهو (1,402,474 صوتاً)

انتخابات الدورة الخامسة عشرة للكنيست: وضع الأحزاب

اسم القائمة	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد	التغير في الوضع
إسرائيل واحدة*	670,484	20.2	26	8-
الليكود**	468,103	14.1	19	13-
شاس	430,676	13	17	7+
ميريتس (إسرائيل الديمقراطية)	253,525	7.6	10	1+
يسرائيل بعالياه	171,705	5.1	6	1-
شينوي	167,748	5	6	جديد
حزب الوسط	165,622	5	6	جديد
الحزب الديني القومي	140,307	4.2	5	4-
حزب يهودية التوراة المتحدة	125,741	3.7	5	1+
القائمة العربية الموحدة	114,810	3.4	5	1+
الاتحاد القومي*** (حالتشود هالومي)	100,181	3	4	-
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)	87022	2.6	3	2-
إسرائيل بيتنا (يسرائيل بيتينو)	86153	2.6	4	جديد
التحالف الديمقراطي الوطني (بلد)	66103	1.9	2	جديد
أمة واحدة (للمتقاعدين والعمال الإسرائيليين)	64143	1.9	2	جديد

الملاحظات:

* في الكنيست الخامس عشر، شمل حزب "إسرائيل واحدة": العمل وجيشر وميماد.

** في الكنيست الرابع عشر، تم إدراج جيشر وتسوميت في قائمة واحدة مع الليكود.

*** في الكنيست الخامس عشر، كان "موليديت" جزءاً من "الاتحاد القومي" مع "حيروت حداشا" و"تيكوما".

المصدر: *The Jerusalem Post*, (May 20, 1999).

الجدول (2)

الأحزاب التي أخفقت في الفوز بمقاعد في الكنيست الخامس عشر

اسم القائمة	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد	التغير في الوضع
بنينا روزنبلوم	44953	1.3	0	-
القوة للمتقاعدين	37525	1.1	0	-
حزب الورقة الخضراء	34029	1	0	-
الطريق الثالث	26290	0.7	4 -	-
الحزب الأخضر الإسرائيلي (ها يروكيم)	13292	0.4	0	-
الأمل (تيكفا)	7366	0.2	0	-
حزب الكازينو	6540	0.1	0	-
ليف (المهاجرون لإسرائيل)	6311	0.1	0	-
حزب النقب	4324	0.1	0	-
تسوميت (حركة الصهيونية المُجددة)	4128	0.1	0	-
حزب القانون الطبيعي	2924	0.1>	0	-
حزب الوسط التقدمي (للمهاجرين الرومانيين)	2797	0.1>	0	-
منظمة العمل الديمقراطية (دام)	2151	0.1>	0	-
الحزب العربي الجديد	2042	0.1>	0	-
الحقوق الأسرية للرجال	1257	0.1>	0	-
تراث الآباء (موريشيت أبوت)	1164	0.1>	0	-

المصدر: *The Jerusalem Post*, (May 20, 1999).

النظام السياسي الإسرائيلي:
الجذور والمؤسسات والتوجهات

الهوامش

1. للاطلاع على مصادر للجذور التاريخية للنظام السياسي الإسرائيلي، انظر:

Arnold Blumberg, *The History of Israel* (Greenwood Publishing Group, 1998); Don Peretz and Gideon Doron, *The Government and Politics of Israel* (Westview Press, 1997); and Zeev Sternhell, *The Founding Myths of Israel* (Princeton University Press, 1998).

2. للاطلاع على "القانون الأساسي"، والرئاسة، والكنيست، ورئيس الوزراء، انظر:

S.N. Eisenstadt, "The Israeli Political System and the Transformation of Israeli Society," in *Politics and Society in Israel: Studies in Israeli Society* vol.3 (Transaction 1985); David J. Goldberg, *To the Promised Land: A History of Zionist Thought from its Origins* (Penguin, 1996), Peretz and Doron, op. cit.

3. انظر:

Arian Asher (ed.) *The Elctions of Israel* in 1996 (SUNY, 1999); Rael J. Isaac, *Party and Politics in Israel* (Praeger, 1982); Emanuel Gutman, "Israel: The Politics of the Second Generation," in *Ideology and Power in the Middle East* (Duke University Press, 1988) and K.Z. Paltiel, "The Israeli Coalition System," in *Government and Opposition* 10 (1975).

4. في الثمانينيات شكّل رئيس أركان سابق، هو رفائيل إيتان، هذا الحزب اليميني المتطرف. وكان تمثيله في الكنيست دائماً صغيراً.

5. تشمل مصادر هذه الفترة المتعلقة بالتوجهات تفسيرات المؤلف الخاصة، وحضور المؤلف لمحاضرات عديدة عقدتها مراكز بحثية في واشنطن، وصحيفة *New York Times* في أماكن عديدة، وصحيفة *Washington post* في أماكن عديدة أيضاً.

المراجع

Arian, Asher. *Politics in Israel* (Chatham House, 1985).

Arian, Asher (ed.) The *Elections of Israel in 1996* (SUNY, 1999).

Blumberg, Arnold. *The History of Israel* (Greenwood Publishing Group, 1998).

Eisenstadt, S.N. "The Israeli Political System and the Transformation of Israeli Society" in *Politics and Society in Israel: Studies in Israeli Society* vol. 3 (Transactions, 1985).

Isaac, Rael J. *Party and Politics in Israel: Three Visions of a Jewish State* (Praeger, 1982)

Garfinkle, Adam. *Politics and Society in Modern Israel: Myths and Realities* (M.E. Sharpe, 1999).

Goldberg, David J. *To the Promised Land: A History of Zionist Thought from its Origins*, (Penguin, 1996).

Gutman, Emanuel. "Israel: The Politics of the Second Generation" in *Ideology and Power in the Middle East* (Duke University Press, 1988).

Lazin, Frederick A. and Gregory S. Mahler. *Israel in the 1990s: Development and Conflict* (University Press of Florida, 1996).

Paltiel, K.Z. "The Israeli Coalition System" in *Government and Opposition* 10 (1975)

Peretz, Don and Gideon Doron. *The Government and Politics of Israel* (Westview Press, 1997).

Shindler, Colin. *Israel, Likud and the Zionist Dream: Power, Politics and Ideology from Begin to Netanyahu* (I.B. Tauris, 1995).

Shlaim, Avi. *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (W.W. Norton, 2000).

Sternhell, Zeev. *The Founding Myths of Israel* (Princeton University Press, 1998).

نبـذة عـن المحاضـر

د. بيتر جوبسر

شغل الدكتـور بيتـر جـوبسـر منذ عـام 1977 منصب رئيس المؤسسة الأمـريكية لعون اللاجئين في الشـرق الأدنى (ANERA)، ومركـزها في العـاصـمة واشنطن، وهي مـؤسسة خيـرية لا تحـمل الطابع السيـاسي أو الطائفي، وتتولى تسهيل أعمـال الغوث والتنمية الطويلة الأمد في الضفة الغربية وغزة ولبنان والأردن وذلك من خلال إقامة مشروعات بالتعاون مع المؤسسـات المحلية. وهو أيضـاً أستاذ في كلية الخدمة الأجنبية بجامعة جورج تاون.

نال الدكتور جوبسر درجة الدكتوراه في الدراسات الاجتماعية (العلوم السياسية) من كلية سانت أنتوني بجامعة أكسفورد، ودرجة الماجستير في الدراسـات الشرق ـ أوسطية من الجامعـة الأمريكيـة في بيـروت، ودرجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة ييل. وله أعمال منشورة كثيرة تعالج قضايا متعلقة بالأردن والشرق الأوسط، والتنمية الاقتصادية في المنطقة.